



{ (لا للعنف ضد النساء) }

{ (دائرة شؤون مجلس الوزراء) }

{ (محاربة الفساد خطوة مهمة لبناء المستقبل) }

العدد : ش.ز. / ١٠ / ١ / إمام / ٥٤٣٢١٨

التاريخ : ٩ / ١٢ / ٢٠١٠

{ (عاجل وعلى الفور) }

الوزارات كافة / مكتب الوزير

الجهات غير المرتبطة بوزارة

مجالس المحافظات كافة / مكتب رئيس المجلس

المحافظات كافة / مكتب المحافظ

م / بيان الحكومة العراقية بشأن اعتبار جريمة إبادة الكرد الفيليين

من جرائم الإبادة الجماعية بكل المقاييس

ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠ ، المتخذ في الجلسة الثامنة والأربعين الإعتيادية المنعقدة بتاريخ ٨/١٢/٢٠١٠ .

لإتخاذ ما يقتضي بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة ، وإشعار الدوائر والتشكيلات التابعة لكم المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وإعلامنا بالسرعة الممكنة ... مع التقدير .

• المرافقات : -

- صورة قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- صورة بيان صادر عن مجلس الوزراء .
- صورة القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ .

علي محسن إسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١٠/١٢/٩

((٢ - ١))



• نسخة منه إلى :-

للتفضل بالإطلاع
على قرار مجلس
الوزراء المرافق
ربطاً مع القرار
رقم (٢٦)
لسنة ٢٠٠٨
وبيان الحكومة
العراقية
... مع التقدير .

- رئاسة الجمهورية / مكتب فخامة رئيس الجمهورية
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب دولة رئيس الوزراء
- مجلس النواب العراقي / مكتب رئيس الديوان
- مجلس القضاء الأعلى / مكتب رئيس المجلس
- مكتب القائد العام للقوات المسلحة
- رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب نائب رئيس الوزراء د. روث نوري شاويس
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب نائب رئيس الوزراء د. رافع حيايد العيساوي
- مكتب دولة رئيس الوزراء / هيئة المستشارين
- رئاسة مجلس الوزراء / مكتب الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية
- وزارة الداخلية / المديرية العامة للسفر والجنسية
- وزارة المالية / (الدائرة القانونية ، دائرة عقارات الدولة ، دائرة المحاسبة)
- وزارة العدل / دائرة التسجيل العقاري العامة
- وزارة العدل / دائرة الوقائع العراقية - لغرض قيامكم بالنشر فوراً
- لجنة الشؤون الاقتصادية / سكرتارية اللجنة
- مكتب مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون القانونية
- مكتب مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون الإدارية
- مكتب مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون الإعلامية
- مكتب مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون العسكرية
- مكتب مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون السياسية
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب معالي الأمين العام
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الأمين العام
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب المستشار الإعلامي
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب معاوني الأمين العام
- دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء كافة / لنفس الغرض آنفاً
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / المركز الوطني للإعلام ، للتفضل بالإطلاع على قرار مجلس الوزراء المرافق ربطاً ، وإعمامه على وسائل الإعلام والقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية كافة ... مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي ، للتفضل بالإطلاع على قرار مجلس الوزراء المرافق ربطاً ، ومتابعة الموضوع مع الجهات ذات العلاقة وإعلامنا ... مع التقدير .
- البريد الدوار .

رياض ٢٠١٠/١٢/٨

((٢ - ٢))



قرار

مجلس الوزراء

رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠

بناءً على ما عرضه دولة رئيس الوزراء ، بشكل طارئ خلال جلسة إجتماع مجلس الوزراء ، وإستناداً إلى ما جاء في المادة (١١) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بشأن جرائم الإبادة الجماعية .

قَرَّرَ مجلس الوزراء بجلسته الثامنة والأربعين الإعتيادية ، المُعقَّدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ ، الموافقة على إصدار البيان الآتي :-

• أولاً :- يرحب مجلس الوزراء بقرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ ، والقاضي بإعتبار قضية إبادة وتهجير الكرد الفيليين جريمة من جرائم الإبادة الجماعية بكل المقاييس ، معزراً لما أقره مجلس النواب وأكدته مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد : (٤٠٨٧) والمؤرخ في ٢٠٠٨/٩/٢٢ .

• ثانياً :- يتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة التي نتجت عن القرارات الجائرة التي أصدرها النظام البائد بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين { كإسقاط الجنسية العراقية ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق المغتصبة الأخرى } .

علي محسن إسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١٠/١٢/٩



بیان صادر عن مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٠ ، حكمها العادل في قضية { إسقاط الجنسية العراقية والإبعاد القسري للکرد الفيليين ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة } ، بحق المدانين من مسؤولي النظام البائد المتورطين بإرتكاب أفعال بشعة وإتخاذ قرارات جائرة بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيليين ، وقد إعتبرت المحكمة في حكمها ، ما قام به النظام البائد من أفعال وإتخاذه من قرارات بحقهم يعتبر إبادة جماعية ، حيث جاء في حيثيات قرار الحكم " بأن إستهداف هذا المكون من الشعب العراقي (الكرد الفيليين) بسبب قوميتهم ومذهبهم الديني يظهر بوضوح أن بعض المسؤولين عن إرتكاب تلك الجرائم الدولية كان لديهم القصد الجنائي الخاص لإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية " ... لقد جاء هذا الحكم معبراً عن حقيقة مؤلمة طالما حاول البعض ، ولأسباب معروفة ، التستر عليها أو إخفاءها أو التقليل من شأنها ، ولكن التأريخ يأبى دائماً في أن يبقى المجرمون الظالمون من دون عقاب وأفعالهم الشنيعة من دون إنفضاح ... لقد جاء حكم المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعتبار ما قام به النظام البائد بحق الكرد الفيليين إبادة جماعية ، معزراً لما أقره سابقاً مجلس النواب وأكدته مجلس الرئاسة بقراره رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ " بإعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس .

إن مجلس الوزراء إذ يستذكر ما قام به النظام البائد من أفعال شنيعة بحق الكرد الفيليين ، فإنه يرى في قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعتبار تلك الأفعال إبادة جماعية ، ما هو إلا إقرار بواقعة مؤلمة وبشعة طالت مكون من أبناء الشعب العراقي من دون ذنب اقترفوه أو جريمة إرتكبوها ، ويتعهد مجلس الوزراء بإزالة كافة الآثار السيئة من إسقاط الجنسية العراقية عنهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة والحقوق المغتصبة الأخرى ، والتي نتجت عن قرار الإبادة الجماعية بحق الكرد الفيليين .

يتمنى مجلس الوزراء للکرد الفيليين الإزدهار والحياة الكريمة الهائلة مع بقية أخوانهم العراقيين تحت خيمة العراق الحر الديمقراطي ، ويدعوا إلى الله عز وجل أن يرحم شهداءهم ويسكنهم فسيح جناته .

مجلس الوزراء

في الثامن من كانون الأول / ٢٠١٠